

Distr.: General
31 May 2019
Arabic
Original: English



الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وطلب إليّ أن أقدم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذها، وأن أركز على التقدم المحرز في الماضي قداماً في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وعلى الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دعماً لهذا الاتفاق.

٢ - وفي البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩ (S/PRST/2019/2)، طلب إلي المجلس أن أدرج في هذا التقرير توصيات بشأن التدابير الملموسة في المجالات الثلاثة ذات الأولوية، بما في ذلك إتمام عملية إصلاح دستوري تأتي إثر عملية شاملة وتعاونية، واعتماد خطة شاملة لإعادة النشر الفعال لقوات الدفاع والأمن المالية إلى شمال مالي بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، وإنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية التي ينبغي للأطراف المالية القيام بها أثناء الولاية المقبلة للبعثة المتكاملة، فضلاً عن توصيات بشأن سبل تعزيز الدعم المقدم إلى البعثة في وسط مالي. وطلب إلي أيضاً طرح خيارات لإمكانية إجراء تعديلات كبيرة على البعثة المتكاملة بغية تعزيز فعاليتها دعماً لتنفيذ الاتفاق من خلال زيادة التركيز على المهام ذات الأولوية، دون أن ينال ذلك من استقرار مالي ومنطقة الساحل، وعلى دور البعثة المتكاملة المحوري في دعم تنفيذ الاتفاق، وقدرتها على التفاعل مع أشكال الوجود الأمني الأخرى التي يمكن أن تكون أدوات تسفر عن فوائد متبادلة في مساعي إعادة السلام والاستقرار إلى مالي ومنطقة الساحل على النحو المعترف به في قرار المجلس ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

٣ - ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في مالي منذ تقريري السابق (S/2019/262). ويتضمن أيضاً توصيات بشأن التدابير الملموسة والسبل المتاحة لتعزيز الدعم المقدم إلى البعثة في وسط مالي، فضلاً عن الخيارات المتاحة لإجراء تعديلات على البعثة المتكاملة.



ثانيا - التطورات الرئيسية والتوصيات عن التدابير الملموسة

ألف - التطورات السياسية الرئيسية

التطورات الرئيسية

٤ - في ٥ نيسان/أبريل، تظاهر نحو ١٥ ٠٠٠ شخص في بامako ضد سوء إدارة الحكومة المالية المزعوم لشؤون البلد وتصاعد أعمال العنف في وسط مالي. وقد جرت المظاهرة بمبادرة من القيادات الدينية والأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل الموظفين الحكوميين والمعلمين الذين أضربوا عن العمل استنكارا لظروف عملهم. وفي ١٦ نيسان/أبريل، وجّه الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا خطابا إلى الأمة في محاولة للتخفيف من حدة التوتر. وأعلن عن دفع مرتبات المعلمين ونشر قوات أمن وطنية إضافية في وسط مالي وتعهّد بتقديم المساعدة إلى ضحايا أعمال العنف.

٥ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، قدّم رئيس الفريق البرلماني للحزب الحاكم، حزب التجمع من أجل مالي، إلى جانب الأحزاب السياسية المعارضة، اقتراحا لسحب الثقة من الحكومة. وفي ١٨ نيسان/أبريل، في ضوء التصويت على الاقتراح، قدّم رئيس الوزراء سومايلا بوبييه مايعا استقالته واستقالة حكومته إلى الرئيس كيتا.

٦ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، عين الرئيس كيتا وزير الاقتصاد والمالية السابق، بوبو سيسى، رئيسا جديدا للوزراء وكلفه بتشكيل حكومة جديدة شاملة بعد التشاور مع كل من الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة. وفي ٢ أيار/مايو، وقّع رئيس الوزراء سيسى اتفاقا سياسيا مع ممثلي عدة أحزاب من أحزاب المعارضة. ويجدد الاتفاق معايير مشاركة أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في الحكومة الجديدة. ويتضمن دعوات إلى إجراء حوار سياسي شامل للجميع لمناقشة مسائل منها مراجعة الدستور، وإعادة تأكيد التزام الموقعين عليه على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقد اختار زعيم المعارضة، سومايلا سيسى، عدم توقيع الاتفاق السياسي.

٧ - وفي ٥ أيار/مايو، أعلن المتحدث باسم الرئيس كيتا عن تشكيل الحكومة الجديدة التي تتألف من ٣٨ وزيرا، من بينهم تسع نساء. وكانت الحكومة السابقة مكونة من ٣٢ وزيرا، من بينهم ١١ امرأة. وينتمي ما مجموعه ١٨ وزيرا إلى الأغلبية الرئاسية، و ٣ وزراء إلى المعارضة السياسية، و ٧ وزراء إلى جماعات المجتمع المدني، إضافة إلى ١٠ وزراء من التكنوقراط. وقد أثار تعيين الحكومة الجديدة ردود فعل متباينة. فقد رحّبت الأغلبية الحاكمة وتنسيقية الحركات الأوزادية بتشكيلها، في حين انتقد زعيم المعارضة سيسى عدد الوزراء الكبير، بحجة أن هذا من شأنه أن يضيف أعباء لا داعي لها على المالية العامة. وأعربت القيادات النسائية عن استيائها من النقص في تمثيل المرأة.

تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٨ - بطّأت المستجدات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما استقالة الحكومة، وتيرة تنفيذ الاتفاق. وعقدت لجنة متابعة الاتفاق جلسنتين في ١٨ آذار/مارس و ١٥ نيسان/أبريل. ولم يجرز سوى تقدم ضئيل بشأن تعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام.

بسط سلطة الدولة

٩ - منذ صدور تقريره السابق، زادت النسبة المئوية للموظفين الحكوميين الموجودين في مراكز عملهم في شمال ووسط مالي زيادة طفيفة من ٢٩ إلى ٣١ في المائة، وذلك بصرف النظر عن إصدار رئيس الوزراء أمرا تنفيذيا في ٢ نيسان/أبريل طلب فيه من الموظفين الحكوميين المعينين في شمال ووسط مالي العودة إلى مراكز عملهم المعنية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل.

١٠ - وازداد عدد قوات الأمن الوطنية المنتشرة في وسط وشمال مالي من ١٢٢ ٣ فردا إلى ٣ ٢٠٧ أفراد. وفي منطقة موبتي، زيد عددها خمسين فردا من الحرس الوطني. وإضافة إلى ذلك، تم إيفاد ٣٥ فردا إضافيا من أفراد الشرطة إلى غاو.

١١ - وفيما يتعلق بتفعيل الإدارات المؤقتة على مستوى المقاطعات، حُصص ما مجموعه ١,٢ مليون دولار لـ ٢١ مجلسا أنشئت لدعم عملية وضع خطط العمل ذات الأولوية. وفي ٢٧ آذار/مارس، وقّع الرئيس كيتا مرسوما يحدد طرائق النقل التدريجي للصلاحيات، بما يشمل الموارد البشرية والمالية، إلى مجالس المناطق والمقاطعات والمجالس البلدية. ومن المتوقع أن يساعد ذلك على الوفاء بما هو منصوص عليه في الاتفاق من تخصيص نسبة ٣٠ في المائة من إيرادات ميزانية الدولة للإدارات المحلية.

توصيات لاتخاذ تدابير ملموسة - مراجعة الدستور

١٢ - فيما يتعلق بمراجعة الدستور، أتمت لجنة الخبراء أعمالها، وقدمت مشروع اقتراح إدخال تعديلات على الدستور إلى الرئيس كيتا في ١ نيسان/أبريل. ووفّر إنشاء اللجنة والإطار الاستشاري الوطني في كانون الثاني/يناير الخبرات التقنية والقدرة على تحليل النصوص السابقة وعلى كفالة مراعاة أحكام الاتفاق في المشروع المنقح، وكان بمثابة منتدى للتشاور مع طائفة واسعة من الجهات المعنية وكفالة شمولية عملية المراجعة الدستورية. واستجابت الحكومة أيضا لدعوات زعماء المعارضة الرئيسيين، وقررت إعادة هيكلة الإطار ليشمل جميع الأحزاب السياسية في مالي البالغ عددها ٢٨٠ حزبا. ومع ذلك، واصلت جماعات المعارضة المختلفة مقاطعة المشاورات.

١٣ - وفي اجتماعات منفصلة مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ناقش الرئيس كيتا التعديلات المقترحة، التي تشمل إنشاء مجلس شيوخ وديوان المحاسبة. وقاطعت الجبهة من أجل صون الديمقراطية، وهي ائتلاف يقوده زعيم المعارضة، سومايلا سيسسي، وتحالف القوى الوطنية الاجتماع الذي عُقد مع الرئيس.

١٤ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس كيتا، ردا على دعوات لإجراء مناقشة أعمق بشأن عملية الإصلاح الدستوري، أن المشاورات الوطنية مع الجهات السياسية والاجتماعية المعنية ستعقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ نيسان/أبريل. وستدرج التوصيات المنبثقة عن هذه المشاورات في مشروع الاقتراح الذي سيقدم إلى الجمعية الوطنية. وعقب استقالة الحكومة في ١٨ نيسان/أبريل، أعلن الرئاسة عن تأجيل المشاورات الوطنية حتى إشعار آخر.

١٥ - ويحدّد الاتفاق السياسي الموقع بين الجهات المعنية السياسية الرئيسية في ٢ أيار/مايو إطار العملية التشاركية الشاملة بشأن الدستور الجديد. وينبغي أن يكون إنجاز استعراض الدستور الأولوية

القصوى للحكومة من أجل تقديم مشروع الاقتراح الذي جرى التشاور بشأنه إلى الجمعية الوطنية في أقرب وقت ممكن. وسيطلب ذلك أيضا تمديد الولاية الحالية للمشرعين التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه.

١٦ - وينبغي حث حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة والمعارضة السياسية والمجتمع المدني على اتخاذ التدابير الملموسة المشار إليها في خريطة الطريق، من أجل بلوغ النقاط المرجعية ذات الأولوية بغية القيام بما يلي:

- إتمام عملية الإصلاح الدستوري من خلال إجراء استفتاء على نطاق البلد، وإصدار دستور منقح يبيّن الإصلاحات المؤسسية المتوخاة في الاتفاق وذلك إثر عملية تشاورية شاملة بمشاركة كاملة من الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة والمعارضة السياسية والمجتمع المدني.

باء - التطورات الأمنية الرئيسية

١٧ - ظلت الحالة الأمنية متقلبة في شمال مالي واستمرت في التدهور في وسط مالي ومنطقة كوليكورو.

١٨ - وفي الوسط، تصاعدت وتيرة أعمال العنف بين القبائل والاشتبكات بين قبيلتي دوغون والفولاني، وفاقمها وجود الجماعات المتطرفة، وأدت إلى وفاة عدد كبير من المدنيين، من بينهم ما لا يقل عن ١٥٧ شخصا قتلوا في المذبحة التي وقعت في أوغوساغو، في منطقة موبتي، بتاريخ ٢٣ آذار/مارس.

١٩ - وفي الشمال، اتّسمت الحالة الأمنية في منطقتي غاو وميناكا بحوادث عنيفة استهدفت المجتمعات المحلية، وبزيادة أعمال اللصوصية، والاعتقالات المستهدفة لأفراد من الجماعات المسلحة من الجماعات الموقعة وغير الموقعة على الاتفاق، وهجمات على قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة. وفي ٤ أيار/مايو، اشتدت حدة التوترات بين أفراد قبيلة دُوسَحاك المنتسبين لحركة *إنقاذ أزواد* وتنسيقية *الحركات الأزوادية* في ثلاثاي، في منطقة غاو، وتحوّلت إلى مواجهات عنيفة. ولم يكن من الممكن تأكيد عدد الضحايا لأن الجماعتين أصدرتا بيانين متضاربين. وبذلت البعثة مساعيها الحميدة لمنع تفاقم التصعيد. واستئنفت أعمال القتال بين الحركات المسلحة في ١٢ أيار/مايو في ويلين خارج ثلاثاي، الأمر الذي أذى إلى سيطرة تنسيقية الحركات الأزوادية على أجزاء من ثلاثاي.

الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، شهد شمال مالي أكبر عدد من الهجمات غير النمطية التي شنتها الجماعات الإرهابية (٣٤ هجوما من أصل ٥٩)، ولكن الهجمات الأشد فتكا وقعت في وسط مالي.

٢١ - ففي الشمال، وقعت الهجمات في جميع المناطق، بما في ذلك في غاو (١٥)، وتمبكتو (١١)، وميناكا (٤)، وكيدال (٤). وفي المقابل، تركزت الهجمات غير النمطية التي شنت في وسط مالي في منطقة موبتي (٢٤).

٢٢ - وظلّت قوات الدفاع والأمن المالية الهدف الرئيسي وظلّ أفرادها الضحايا الرئيسيين لهجمات الجماعات الإرهابية. ففي الفترة قيد الاستعراض، استهدفوا في ٣٥ هجوما، قُتل فيها ٦٧ جنديا وجرح ٥١ آخرين، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي قُتل فيها ٣٧ جنديا وجرح ٤٧ آخرين. وتركزت الهجمات المنفذة ضد قوات الأمن والدفاع المالية في مناطق موبتي (٢٠)، تلتها تمبكتو (٨) وغاو (٤) وميناكا (٢) وكوليكورو (١). وكان الهجوم المعقد الذي شُنّ في ١٧ آذار/مارس

ضد القوات المسلحة المالية في ديورا في منطقة موبتي، الأكثر دموية إذ أسفر عن مقتل ٢٦ جنديا. وفي الهجوم على مخفر لقوات الدفاع والأمن في غيرييه في منطقة كوليكيورو، بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل، لقي ١١ جنديا حتفهم. واستهدفت البعثة المتكاملة بما مجموعه ١٢ هجوما، طال ١١ هجوما منها الجماعات المسلحة الموقعة وهجوما واحدا القوات الدولية.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٤ أفراد من حفظة السلام وجرح ١٢ آخرين، في حين شهدت الفترة المشمولة بالتقرير السابق مقتل ١٧ فردا من حفظة السلام وجرح ٤٠ آخرين. وفي غاو وميناكا، قُتل ٤٣ فردا من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة وجرح ١٧ آخرين.

٢٤ - وسُجّل استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع فيما مجموعه ٤٩ حادثا، من بينها ٣٦ حادثا (٧٣ في المائة) وقعت في وسط مالي. وظلّ التدريب على التخفيف من مخاطر المتفجرات المقدّم إلى حفظة السلام في البعثة المتكاملة يسهم في تقليل المخاطر وفقا لخطة العمل بشأن تحسين أمن حفظة السلام (وترد في الفقرة ٦٢ معلومات مستكملة عن التدريب على الحد من مخاطر المتفجرات لفائدة أفراد البعثة المتكاملة).

٢٥ - وردا على البيئة المحوفة بالمخاطر السريعة التغيّر، أعادت البعثة المتكاملة ترتيب الأولويات فيما يتعلّق بأصولها، فأفردت موارد للقيام بدوريات ولتعزيز قدرة قوة البعثة المتكاملة على التنقل والتكيف والرد. وزادت البعثة عدد الدوريات التي تسيرها بنسبة ١٢٩ في المائة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩ مقارنة بالفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨. ولم تُسند البعثة المتكاملة سوى ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من قوتها إلى وحدات حماية القوة. ولا تُحسب السرايا القتالية لحماية القوافل (ويبلغ مجموع أفرادها ١٠٠٠ فرد) كجزء من أفراد قوة الحماية، على الرغم من أن هذه الوحدات تركز على مرافقة قوافل البعثة وتأمين سلامتها.

٢٦ - وواصلت البعثة المتكاملة تعزيز الجهود المبذولة من أجل التأهب والمجاهمة وصد الهجمات على قواعدها وقوافلها. وعلى النحو المبين في تقريرتي السابق (S/2019/262)، وكما اتضح أثناء الهجوم المعقد الذي شُنّ على مخيم البعثة في أغيلهوك في ٢٠ كانون الثاني/يناير، زادت البعثة زيادة كبيرة قدرتها على صد المهاجمين، الذين فاق عددهم هذه المرة بكثير عدد حفظة السلام التابعين للبعثة. وبذلت جهودا هامة لمعالجة أوجه النقص في المعدات (انظر الفقرة ٦٧)، وتحسين التنسيق مع الكيانات الأمنية الأخرى العاملة في مالي.

الحالة في الوسط/حماية المدنيين

٢٧ - ظلّت منطقة وسط مالي، حيث يعيش ما تقديره ٣٠ في المائة من مجموع سكان البلد البالغ عددهم ٢٠ مليون نسمة، تسجّل أعلى عدد من الهجمات ضد المدنيين ومن الضحايا في صفوفهم، بسبب زيادة الاشتباكات القبلية وأعمال العنف، فضلا عن الهجمات التي تشنّها الجماعات الإرهابية وميليشيات الدفاع عن النفس. ووقعت أعمال العنف بين القبائل أساسا في مقاطعتي كورو وبانكاس في منطقة موبتي، بين قبيلتي دوغون والفولاني، وفي مقاطعة دجيني في منطقة موبتي، بين قبيلتي الفولاني وبامبرا.

٢٨ - وشهد شمال مالي أيضا تدهورا في الحالة الأمنية، يُعزى أساسا إلى أعمال اللصوصية، وأنشطة الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة الموقعة، وقد وقع معظمها في مقاطعات غورما - راروس، وأنسونغو وميناكا في مناطق تمبكتو، وغاو، وميناكا، على التوالي.

٢٩ - وعموما، بلغ عدد الحوادث التي وقعت ٢٤٥ حادثا، أدت إلى مقتل ٣٣٣ مدنيا وإصابة ١٧٥ آخرين، إضافة إلى الإبلاغ عن خطف ١٤٥ مدنيا، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي سُجِّل فيها ٢٦٧ حادثا، أسفرت عن مقتل ٢٢٥ مدنيا وجرح ١٤٩ آخرين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى مقتل ١١ مدنيا وجرح ٢٦ آخرين في مناطق الوسط.

٣٠ - وكان الهجوم الذي شُنَّ في ٢٣ آذار/مارس على قرية أوغاسوغو من مقاطعة بانكاس في منطقة موبتي، هو الأكثر دموية منذ عام ٢٠١٢. فقد قتلت مجموعة من المسلحين، يزعم أنها تتألف أساسا من صيادين تقليديين معروفين باسم دوزو، ما لا يقل عن ١٥٧ فردا من قبيلة فولاني، من بينهم ٤٦ طفلا، وجرح ٦٥ مدنيا آخر، وأحرقت ٩٥ في المائة من القرية. واستجابت البعثة على الفور، بالتنسيق مع القوات المسلحة الوطنية، لتحقيق استقرار الحالة الأمنية، مما أدى إلى إطلاق عملية أوريكس (انظر الفقرة ٣٣). وفي ٢٤ آذار/مارس، عقد الرئيس كيتا جلسة استثنائية لمجلس الوزراء، صدر في أعقابها مرسوم يعلن إقالة رئيس أركان الجيش وحلّ إحدى مجموعات الدوزو للدفاع عن النفس المسماة دان نا أمباغاسو التي يُفترض أنها مرتبطة بالهجوم. ورفضت المجموعة الأمر بجلها وذكرت استمرار انعدام الأمن، بينما دعا آخرون إلى حل جميع الميليشيات وجماعات الدفاع عن النفس في المنطقة. وفتح المدعي العام في موبتي تحقيقا في الحادث، وهو يجري بدعم من البعثة.

٣١ - وفي ٢ أيار/مايو، قدّمت البعثة المتكاملة الاستنتاجات التي خلص إليها التحقيق الخاص في مجال حقوق الإنسان في حادثة أوغوساغو إلى وزير العدل، الذي أبلغ الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية بإلقاء القبض على ١٠ أشخاص مشتبه فيهم وفتح تحقيق جنائي. وقدّمت البعثة الدعم التقني إلى سلسلة الكيانات المعنية بالتحقيق الجنائي في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك بشأن التحقيقات في المسائل الخاصة بالعنف بين القبائل في منطقة موبتي.

٣٢ - وفي ٣٠ آذار/مارس، أطلقت الحكومة عملية كايغدو الرامية إلى استعادة الاستقرار وردع أعمال العنف في مقاطعتي بانكاس وكورو من منطقة موبتي، وهي تشمل عمليات مشتركة عبر الحدود مع القوات المسلحة من بوركينا فاسو. وفي ١١ نيسان/أبريل، اعتقلت وحدات مكافحة الإرهاب من بوركينا فاسو وقوات الدفاع والأمن المالية ٢٤ شخصا يفترض أنهم إرهابيون. وأجرت القوات المسلحة المالية والقوات الدولية عملية مشتركة في منطقة ليتاكو - غورما من ١١ إلى ١٦ نيسان/أبريل، بهدف ممارسة الضغط على الجماعات الإرهابية المسلحة. ومن ٧ آذار/مارس إلى ١٢ نيسان/أبريل، نفّذت كل من قوات الدفاع والأمن المالية وعملية برخان والقوات المسلحة لبوركينا فاسو عملية مشتركة في منطقة غاو بغرض كشف وتحييد الجماعات الإرهابية وقواعدها.

٣٣ - ومن أجل التصدي للحالة الأمنية المتدهورة في وسط مالي، أطلقت البعثة في ٣٠ آذار/مارس عملية أوريكس لتوفير وجود رادع في منطقة موبتي، وهو يشمل تنفيذ أنشطة منسقة بين قوات البعثة المتكاملة وشرطة الأمم المتحدة بالتنسيق مع عملية كايغدو. وتركز البعثة على مقاطعات بانكاس

وباندياغارا وكورو، الأمر الذي يتيح للقوات المسلحة المالية تركيز مواردها في مواقع أقرب إلى المنطقة الحدودية.

مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تهدد بزعة استقرار عملية السلام

٣٤ - كَثَّفت البعثة المتكاملة الدعم الذي تقدّمه للحكومة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. وبدأت تقييم الرد القضائي على أعمال العنف التي وقعت بين القبائل منذ عام ٢٠١٧ في وسط مالي بهدف صياغة توصيات ترمي إلى وضع استراتيجية للادعاء العام من أجل زيادة المساءلة الجنائية. وواصلت البعثة أيضا دعم المشروع المتكامل للعدالة والمصالحة الذي أُطلق في تموز/يوليه ٢٠١٨ في مقاطعة كورو في منطقة موبتي.

٣٥ - وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واصلت البعثة المتكاملة تقديم المساعدة التقنية إلى الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بسبل منها تقديم التدريب والتوجيه للقضاة والمحققين وتقديم الدعم للتحقيقات الرئيسية. وتحقق الوحدة في ٤٦٠ قضية، من بينها ٢٠٧ قضايا معنية بالإرهاب و ٤٧ قضية معنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية و ٢٠٦ قضايا معنية بمسائل جنائية عامة.

٣٦ - وبصرف النظر عن الحالة الأمنية المتقلبة التي أدّت إلى تغيب بعض الموظفين عن العمل ونقلهم، حصلت زيادة في الجهود المبذولة لتعيين موظفي القضاء والسجون ونشرهم في شمال ووسط مالي، بما في ذلك المدير الإقليمي لإدارة السجون في تاودني.

التدابير الرامية إلى دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها

٣٧ - في ضوء الوضع الأمني المعقد، فإن إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية، بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها إلى شمال مالي على نحو فعال، شرط مسبق لإرساء واستعادة سلطة الدولة. وستكون إعادة نشرها على نحو فعال رادعا لانتشار الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة، وسبباً لمكافحة الإفلات من العقاب، كما أنها ستيسّر عودة الموظفين الحكوميين لدولة مالي، وبالتالي زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وإمكانية اللجوء إلى القضاء.

٣٨ - وتشكل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة التي بدأت في غاو وكيدال وتمبكتو في أواخر عام ٢٠١٨ خطوة أولى نحو إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية. وقد أفضت العملية إلى تسجيل ٤٢٣ مقاتلاً مستعدون الآن رسمياً للانضمام إلى صفوف القوات المسلحة المالية، والانتقال إلى الشمال بعد انتهاء الدورة التدريبية التي تستغرق ثلاثة أشهر. وفي الأسابيع الأخيرة، تعطلت هذه العملية بسبب الخلافات بشأن الموافقات الطبية وتجزؤ الجماعات المسلحة التابعة للائتلاف، التي علّقت مشاركتها في اللحاق بركب عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى حين تحقيق المصالحة السياسية.

٣٩ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ نيسان/أبريل، نُظِّمت مرحلة اللحاق بركب عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة واستهدفت عدداً إضافياً قُدِّر بنحو ٤١٧ مقاتلاً من آلية تنسيق العمليات في غاو وتمبكتو. وحتى الآن، جرى فحص وتسجيل ٩٠ مقاتلاً من غاو و ٢٣٤ مقاتلاً من تمبكتو، ليصل المجموع إلى ٣٢٤ مقاتلاً. وإضافة إلى ذلك، بدأ ٤٠٠ عنصر من آلية تنسيق

العمليات، كانوا قد شاركوا في العملية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ واعتبروا غير لائقين طبياً في بادئ الأمر، عملية إعادة فحص في كيدال. وسُجِّل ما مجموعه ٣١٥ عنصراً.

٤٠ - ويستعد الآن ما مجموعه ٦٦٢ مقاتلاً من آلية تنسيق العمليات ينتمون إلى تنسيقية الحركات الأزوادية والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف وغيرها من الجماعات المسلحة الممثلة، إلى جانب ٦٠٠ جندي مالي، للمشاركة في عملية تدريبية تستغرق ثلاثة أشهر بدعم من البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي التي ستساهم في تدريب القوات المسلحة المالية في مراكز التدريب الوطنية القائمة في جنوب مالي. وعند انتهاء التدريب، يتوخى نشر هؤلاء المقاتلين في الشمال في إطار وحدات القوات المسلحة المالية المعاد تشكيلها وتكليفهم بمهمة توفير الأمن الرئيسية خلال المرحلة الثانية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج المعجلة. ولم يبدأ بعد التدريب، ويعزى ذلك جزئياً إلى الخلافات حول الجهة التي ينبغي أن توفر نقل عناصر آلية تنسيق العمليات إلى الجنوب.

٤١ - ومنذ كانون الثاني/يناير، تسجَّل ٥٣٩ فرداً من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية السابقين الذين كانوا قد فُتروا، ونقلوا إلى ثلاثة مراكز للتدريب في بامكو وماركالا وسيغيبلا من أجل الخضوع لبرنامج تدريبي مدته ٤٥ يوماً تدعمه البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل الاندماج رسمياً في قوات الدفاع والأمن المالية.

٤٢ - وأُخذت خطوات إضافية لمعالجة المسائل المتعلقة بالاندماج في الجيش وبعملية إصلاح قطاع الأمن الأوسع نطاقاً. وفي ٨ نيسان/أبريل، عقدت الحكومة والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق اجتماعاً رفيع المستوى لمناقشة مشروع المرسوم الذي يحدد طرائق توزيع الرتب، وإعادة التصنيف، والقيادة، والمراقبة للمقاتلين السابقين من الحركات الموقعة الذين سيندمجون في القوات المسلحة المالية والمؤسسات الأمنية الأخرى. ورفضت تنسيقية الحركات الأزوادية التوقيع على المشروع بسبب خلاف بشأن استحقاقات أسرى الفارين الذين كانوا قد ماتوا قبل إعادة الإدماج. وهناك العديد من المسائل العالقة الأخرى التي يتعين توضيحها، بما في ذلك العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين سيدمجوا في قوات الأمن والدفاع المالية؛ ودور الوحدات المتخصصة في مكافحة الإرهاب وتشكيلها، وإنشاء قوة حرس الحدود، والشرطة الإقليمية، وعملية نزع السلاح الطوعي في الوسط، بعد أن كانت قد عُلقَت إثر استقالة الحكومة السابقة.

٤٣ - ومن أجل المضي قدماً بهذه العملية، اقترح اتخاذ التدابير المبينة أدناه، التي يمكن إنجازها في غضون السنة المقبلة. وعلى الرغم من أن البعثة المتكاملة ومنظمة الأمم المتحدة ككل على استعداد لتقديم الدعم، ينبغي لحكومة مالي أن تتحمل نصيبها من المسؤولية، بما في ذلك أن توفر نقل المحاربين السابقين إلى مواقع التدريب. ولا يمكن إحراز أي تقدم إلا إذا وفت جميع الأطراف الموقعة بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

- تسوية المسائل المتعلقة بالاندماج ما لا يقل عن ٢٠٠٠ عضو من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق في قوات الدفاع والأمن المالية وإعادة نشرهم، بسبل منها اعتماد مرسوم يحدد الموازنة بين الرتب، ويحدد الحصص، ويتناول معايير الإدماج الأخرى المتعلقة عقب عملية تشاورية شاملة بمشاركة كاملة من الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق والجهات المعنية الأخرى ويتوافق آرائها بشأن ذلك.

- وضع خطة شاملة لإعادة النشر التدريجية لقوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها في وسط وشمال مالي بطريقة تتسم بالشفافية مع المشاركة الكاملة وتوافق آراء الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة وغيرها من الجهات المعنية بشأن ذلك في إطار الرؤية

الوطنية الأوسع نطاقا لإصلاح قطاع الأمن، وخطه العمل المتصلة بذلك وتمشيا مع سياسة الدفاع والأمن الوطنية المقبلة.

جيم - منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية

٤٤ - لا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في شمال مالي إلا إذا اقترنت إعادة بسط سلطة الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإذا استطاع السكان المحليون الاستفادة من الأنشطة المدرة للدخل والفرص الاقتصادية وفرص العمل. ويعد إنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية أداة هامة لتعجيل جني السكان المحرومين المعزولين في الشمال ثمار السلام. ولكي تكون منطقة التنمية فعالة، يجب أن تشمل، في جملة أمور، آلية حوكمة أقاليمية تستند إلى استراتيجية إنمائية وأن تمول من خلال صندوق استثماري محدد أو وسيلة تمويل، من قبيل صندوق التنمية المستدامة، يسهم فيه كل من الحكومة والمجتمع الدولي. ويجب أن يرتبط إنشاء هذه المنطقة بعمليات تطبيق اللامركزية والأقاليمية، حيث سيتم تكليف السلطات المحلية ووكالات التنمية الإقليمية بالإشراف على برامج التنمية في الشمال وتنفيذها. وسيكون من المهم أيضا الإسراع في تصميم نموذج الضرائب دون الوطنية لزيادة الإيرادات الضريبية على الصعيد دون الوطني لتمويل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والإنفاق لصالح الفقراء.

٤٥ - وعلى الرغم من أن التقدم في مجال التنمية الاقتصادية في شمال مالي كان بطيئا منذ توقيع الاتفاق، قدّمت وزارة التخطيط، خلال اجتماع لجنة متابعة الاتفاق الذي عُقد في ١٨ آذار/مارس، مشروع قانون لإنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية وصندوق التنمية المستدامة. وتم التوصل إلى اتفاق مع الجماعات الموقعة على النصين اللذين يتماشيان مع الوثائق الاستراتيجية الأخرى، مثل الإطار الاستراتيجي للحكومة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ورؤية عام ٢٠٤٠، وأهداف التنمية المستدامة، والإصلاح لتطبيق اللامركزية. وأعدّ مشروع القانون والمرسوم لتقدمهما إلى مجلس الوزراء. وأقترح اتخاذ التدابير التالية للمضي قدما في إنشاء المنطقة:

- إنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية من خلال اعتماد التشريعات اللازمة؛ وتفعيل صندوق التنمية المستدامة وما يتصل به من آليات الإدارة الشاملة، وتنفيذ مشروع تجريبي يشارك في إعداده كل من الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة والمجتمع المدني بغية الإسراع بتحقيق فوائد السلام لسكان شمال مالي.

ثالثا - حالة حقوق الإنسان

٤٦ - لا تزال حالة حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق بالغ، لا سيما في وسط مالي، وعلى طول الحدود مع بوركينا فاسو والنيجر. فقد أُبلغ عن تجاوزات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياق أعمال العنف التي جرت بين القبائل وأنشطة الجماعات الإرهابية والعمليات التي تقودها السلطات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت ٧٤ حالة من حالات الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان والتعدي عليها، شملت ما لا يقل على ٤١٠ ضحايا، من بينهم ما لا يقل عن ٣٠ امرأة و ٣٦ طفلاً، مقابل ٧٩ حالة و ٤٢٢ ضحية أُبلغ عنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي المجموع، بلغ عدد

الحالات التي وقعت في منطقة موبتي ٥٨ حالة، و ٦ حالات في منطقة غاؤ، و ٤ حالات في كل من تمبكتو وسيغو، وحالتين في منطقة ميناكا.

٤٨ - وكانت جماعات الدفاع عن النفس القبلية النشطة في وسط مالي مسؤولة عن أكبر عدد من حالات انتهاك حقوق الإنسان (٤٤ حالة). وإضافة إلى ذلك، أعلنت جماعة نصره الإسلام والمسلمين وجماعات إرهابية أخرى مسؤوليتها عن ١٥ حالة. وفي غاؤ وتمبكتو وميناكا، كانت الجماعات المسلحة الموقعة مسؤولة عن ٦ حالات انتهاك، وآلية تنسيق العمليات عن حالة واحدة وحركة إنقاذ أزواد عن حالة واحدة.

٤٩ - وكانت قوات الدفاع والأمن المالية مسؤولة عن ست حالات انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك إعدام ثلاثة مدنيين خارج نطاق القانون في إينتهكا في منطقة غاؤ، في ٢٤ نيسان/أبريل، وحدثت جميع هذه الانتهاكات في سياق عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة غورما.

٥٠ - وواصلت البعثة المتكاملة دعم عمل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي تلقت قرابة ١٢ ٠٠٠ شهادة حتى الآن. وقد شرع فريق التحقيق الوطني التابع للجنة، الذي بدأ العمل في ١٩ آذار/مارس، في إجراء التحقيقات في جميع أنحاء البلد.

٥١ - وفي ٢٢ آذار/مارس، اعتمدت وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة خطة العمل الوطنية الثالثة للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ بشأن المرأة والسلام والأمن، لتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام والحوكمة. ودعمت البعثة المتكاملة إنشاء مرصد مدني في مناطق سيغو وموبتي وغاؤ وميناكا وتمبكتو وكيدال لرصد تنفيذ الاتفاق.

٥٢ - وتحققت فرقة العمل الوطنية للرصد والإبلاغ من ١٤٥ انتهاكا جسيما ارتكبت ضد ٩٢ طفلا في مالي. ووقع زهاء ٩٦ في المائة من هذه الانتهاكات في منطقة موبتي (٨٤)، تلتها كيدال (٢٢) وغاؤ (١٧) وتمبكتو (١٥) وميناكا (٤) وباماكو (٢)، وسيغو (١).

رابعا - الحالة الإنسانية

٥٣ - تزداد بيئة العمليات في مالي تعقيدا وصعوبة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بسبب مزيج من تزايد أعمال العنف بين القبائل، والجرائم، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك اختطاف العاملين في المجال الإنساني وتعرضهم للتهديد، وتقييد حركتهم، ووجود أجهزة متفجرة يدوية الصنع على طول طرق إيصال المساعدات، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٥٤ - واستنادا إلى إطار التنسيق الموضوع في آذار/مارس ٢٠١٩، سيتعرض قرابة ٣,٨ مليون نسمة إلى انعدام الأمن الغذائي خلال الموسم الأعرج من عام ٢٠١٩ (حزيران/يونيه - آب/أغسطس)، في ميناكا وغاؤ وتمبكتو وموبتي. وسيتعرض نحو ٦٦٠ ٠٠٠ طفل لخطر سوء التغذية الحاد في عام ٢٠١٩ في جميع أنحاء البلد. ويفاقم هذا الوضع النقص الشديد في الحصول على مياه مأمونة (٤٣ في المائة) في المناطق المتضررة، التي تضم نحو ١,٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

٥٥ - وحتى ٧ أيار/مايو، سُرد ١٠٦ ١٦٤ شخصا داخل مالي، وقد بلغت نسبة الأطفال الذين يحتاجون إلى الحماية من بينهم ٥٨ في المائة. وأكثر المناطق التي يتركز فيها المشردون داخلها هي مناطق وسط مالي، حيث يزيد عددهم عن ٦٠ ٠٠٠ مشرد، في منطقتي موبتي ٦٦٠ ٤٥ وسيغو ٢٠١ ١٥.

وتستضيف مالي أيضا ٥٦٧ ٢٦ لاجئا، منهم ٤٥٧ ٨ لاجئا من بوركينا فاسو و ١٠٢٤ لاجئا من النيجر. وازدادت عودة اللاجئين التلقائية والميسرة من مخيم مبيرا في موريتانيا.

٥٦ - و طال إغلاق المدارس ما يقرب ثلث القرى البالغ عددها ٤٢١ قرية في جميع أنحاء البلد. وقد أُغلق أكثر من ٩٥٣ مدرسة في شمال ووسط مالي، ويقع أكثر من ٦٠ في المائة من هذه المدارس في منطقة موبتي. ونتيجة لذلك، لم يعد باستطاعة أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ طفل الحصول على التعليم في المناطق المتضررة. ونتيجة لانعدام الأمن، تبلغ نسبة المرافق الصحية غير العاملة في الشمال ٢٥ في المائة.

٥٧ - ولم تحصل خطة الاستجابة الإنسانية لمالي لعام ٢٠١٩ إلا على ٥٢,٥ مليون دولار من أصل مبلغ مطلوب قدره ٢٩٦,٥ مليون دولار، (نسبة تمويلها ١٧,٧ في المائة).

خامسا - الحالة الاقتصادية

٥٨ - لا تزال التوقعات المتعلقة بالاقتصاد الكلي إيجابية بوجه عام. فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليلعب ٥ في المائة في عام ٢٠١٩. وفي غياب أزمات العرض، ينبغي أن تظل نسبة التضخم دون العتبة التي حددها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ومن شأن تنفيذ السياسات الضريبية والتدابير الإدارية أن يحافظ على زيادة سنوية في الإيرادات الضريبية نسبتها ٠,٤ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكي يسهم ذلك في استقرار العجز في المالية العامة عند ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يتحسن العجز في الحساب الجاري في عام ٢٠١٩، على الرغم من تراجع حجم صادرات الذهب وأسعاره، قبل أن يتقلص تدريجيا ليناهز ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. ومع ذلك، لا يزال معدل الفقر مرتفعا جدا، فهو يبلغ ٤٧,٢ في المائة.

سادسا - قدرات البعثة

الأفراد العسكريون

٥٩ - حتى ١٥ أيار/مايو، جرى نشر ٩٣٥ ١٢ فردا من الأفراد العسكريين، من بينهم ٣٧ مراقبا عسكريا، و ٤٤٨ ضابطا من ضباط الأركان، و ٤٥٠ ١٢ فردا من أفراد الوحدات العسكرية من قوام مأذون به من الأفراد عدده ٢٨٩ ١٣ فردا، من بينهم ٤٠ مراقبا عسكريا، و ٤٨٦ ضابطا من ضباط الأركان، و ٧٦٣ ١٢ فردا من أفراد الوحدات العسكرية. وبلغت نسبة النساء ٣,٣ في المائة من الأفراد العسكريين. ومع النشر الكامل لجميع وحدات المناورة، وقوة الرد السريع في موبتي، وسرية القوات الخاصة في تمبكتو، إضافة إلى جميع السرايا القتالية لحماية القوافل في غاو وموبتي، فقد قاربت البعثة المتكاملة قدرتها التشغيلية الكاملة. ولا تزال البعثة تفتقر إلى بعض عناصر التمكين الأساسية، مثل وحدات الهليكوبتر، وتُبدل الجهود المستمرة لسد أوجه القصور هذه.

أفراد الشرطة

٦٠ - وفي ١٥ أيار/مايو، نُشر ٧٣٨ ١ فردا من أفراد الشرطة، من بينهم ٣٠٧ أفراد من فرادى ضباط الشرطة، (تبلغ نسبة النساء من بينهم ١٨ في المائة)، و ٤٣١ ١ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (تبلغ نسبة النساء من بينهم ١٠ في المائة)، من أصل ٩٢٠ ١ فردا من أفراد الشرطة المأذون بهم. وتبذل

الجهود حالياً لاختيار أفراد شرطة إضافيين من ذوي الخبرة في مجالات الأدلة الجنائية، والتحقيقات، والاستخبارات الجنائية، وإدارة قواعد البيانات، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة الخطيرة.

الموظفون المدنيون

٦١ - في ١٥ أيار/مايو، تم نشر ٨٨ في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بما في ذلك ٩١ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٨٤ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨٦ في المائة من الموظفين الوطنيين. وقد شغلت النساء نسبة ٢٦ في المائة من الوظائف الدولية، و ٣٦ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ١٩ في المائة من وظائف الموظفين الوطنيين.

الجهود الرامية إلى تحقيق الأداء الأمثل

٦٢ - في الفترة قيد الاستعراض، جرى تقييم الأداء العسكري لما مجموعه ١٣ وحدة (من أصل ما مجموعه ٤٥ وحدة). وجرى تقييم أربع وحدات من وحدات المشاة، و وحدتان من وحدات حماية القوة، ووحدة استخبارات ومراقبة واستطلاع واحدة، و وحدتان من وحدات الطيران، و وحدتان من الوحدات الطبية، ووحدة هندسية واحدة. وتبيّن أن أداء جميع الوحدات التي قُيِّمت كان مرضياً وأن وحدات المناورة بحاجة إلى مواصلة تحسين التنقيف بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وبدعم من آلية التنسيق المبسّطة، أوفدت اثنتان من الدول الأعضاء فريقي تدريب متنقل لفائدة خمسة بلدان مساهمة بقوات في البعثة المتكاملة لتدريب المدربين على العمل في بيئة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما يتواءم مع معايير دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وإضافة إلى ذلك، أوفدت ثلاثة أفرقة تدريب متنقلة إلى قطاعات الشمال والشرق والغرب، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩، من أجل توفير تدريب إضافي على الحد من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والإسعافات الأولية، وإجلاء المصابين، والإجلاء الطبي، ومواضيع إضافية طلبتها البلدان المساهمة بقوات. وفي الوقت نفسه، ومنذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، أجرت الأمانة العامة أربع زيارات سابقة للنشر معززة للتحقق من المهارات العسكرية الفردية والجماعية.

السلوك والانضباط

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وحتى ٨ أيار/مايو ٢٠١٩، سُجِّل ادعاء واحد بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجية التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٦٤ - وكانت قوة البعثة المتكاملة مسؤولة عن حالة واحدة من انتهاكات حقوق الإنسان أدّت إلى وفاة رجل واحد، وألقي القبض على تسعة آخرين (امرأة واحدة وصبي واحد وسبعة رجال) واحتجزوا تعسفاً. وأُفرج لاحقاً عن المحتجزين التسعة جميعهم.

سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

٦٥ - استمرّ تعزيز أمن معسكرات البعثة المتكاملة الاثني عشر خارج بامكو بتركيب نظم إنذار لمكافحة الصواريخ/المدافع/قذائف الهاون. وبدأ تشغيل نظم المراقبة بكاميرات الفيديو في معسكر تمبكتو في ٨ نيسان/أبريل وفي معسكر غاو في ٣٠ أيار/مايو. ويجري تشييد وحدات إيواء مزودة بغطاء حماية

علوية في معسكرات كيدال وغاو وتيساليت وميناكا وتمبكتو ومن المتوقع إنجازها في جميع المواقع في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

٦٦ - وقد توفي في المجموع ١٤٨ فرداً من أفراد البعثة المتكاملة نتيجة أعمال كيدية منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠١٣، من بينهم أربعة أفراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يدان أي شخص حتى الآن فيما يتعلق بهذه الأفعال.

٦٧ - وضاعفت كل من تشاد وتوغو وغينيا الجهود التي تبذلها من أجل سد النقص في المعدات الحيوية ونشر ما تبقى من المركبات المحصنة ضد الألغام و/أو ناقلات الجنود المدرعة في الوحدات، وهو أمر من شأنه أن يعزز إلى حد كبير الفعالية التشغيلية.

الجوانب المالية

٦٨ - توجد بين يدي اللجان المعنية حالياً الميزانية المقترحة للإنفاق على البعثة المتكاملة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ والتي تبلغ قيمتها الإجمالية ١١٤٩,٨ مليون دولار، وذلك لكي تستعرضها هذه اللجان وتنظر فيها. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة المتكاملة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ستقتصر تكلفة الإنفاق على البعثة المتكاملة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ على المبالغ التي توافق عليها الجمعية العامة.

سابعاً - الخيارات المتاحة لإجراء تعديلات كبيرة على البعثة المتكاملة والتوصيات لتعزيز دعمها في وسط مالي

٦٩ - بناء على طلب مجلس الأمن، أُجري تقييم للأهداف التي أُعطيت الأولوية حالياً في البعثة المتكاملة وقُدِّمت خيارات لإجراء تعديلات على البعثة بهدف تعزيز فعاليتها في دعم تنفيذ الاتفاق من خلال زيادة التركيز على المهام ذات الأولوية. وتأخذ هذه الخيارات في الحسبان الحالة الأمنية المتردية، بما في ذلك في وسط مالي، وتهديد الجماعات الإرهابية، وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

٧٠ - وفيما يتعلق بالأهداف التي أُعطيت الأولوية في البعثة، يظل دعم البعثة لتنفيذ اتفاق السلام بالغ الأهمية وينبغي أن يظل أولى أولويات البعثة. وتبقى المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة ووجودها في شمال مالي أهدافاً أساسية في الحفاظ على المكاسب التي تحققت منذ توقيع الاتفاق. فتنفيذه تنفيذاً كاملاً أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في البلد ومنطقة الساحل وإنجاز إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها في شمال مالي، وهي ستكون ركيزة أساسية في استراتيجية خروج البعثة.

٧١ - وتتوقف زيادة الفعالية في تنفيذ الولاية على عدة عوامل حاسمة، من بينها الإرادة السياسية للحكومة والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق وكذلك الأداء والموارد الكافية.

٧٢ - ومن شأن أي خفض كبير لقدرات البعثة الحالية أن يؤثر في قدرة البعثة المتكاملة على مواصلة أداء دورها الحاسم في دعم تنفيذ الاتفاق في بيئة محفوفة بالمخاطر بالغة التعقيد. ولن يؤدي أي خفض كبير أو سحب لقوات البعثة إلى تعريض عملية السلام للخطر فحسب، بل ستكون عواقبه وخيمة على الحالة الأمنية العامة في مالي والمنطقة دون الإقليمية. ومن شأن ذلك أن يعوق قدرة البعثة على التفاعل مع الكيانات الأمنية الأخرى وأن يؤثر في الوصول إلى الفئات المهمشة من السكان في الشمال والوسط.

ولهذه الأسباب، لا يُوصى بإجراء تغييرات كبيرة فيما يتعلق بطبيعة ولاية البعثة ولا بقوامها الإجمالي. ولكن ذلك لا يعني الحفاظ على الوضع الراهن. فستسهم خيارات إجراء تعديلات على حجم البعثة وكذلك التدابير العملية والتدابير الهيكلية الواردة أدناه في تعزيز فعالية البعثة المتكاملة عند تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق.

ألف - الخيارات المتاحة لإجراء تعديلات كبيرة على البعثة المتكاملة

٧٣ - مع مراعاة السياق البالغ التعقيد والصعوبة في مالي، استرشد تقييم ترتيب أولوية أهداف البعثة بمبدأي تجنب أن تقوم البعثة بالمهام التي يُفترض أن تقوم بها الدولة المالحة، وأن تستخدم الدعم المشروط وسيلة للضغط على نحو متزايد.

٧٤ - وُحِّدَت إمكانية إجراء تعديلات بالنظر إلى مهمة البعثة المتكاملة القاضية بالإسهام في تهيئة بيئة آمنة من خلال تنفيذ المشاريع. ويظل استخدام المشاريع الصغيرة ذات الأثر السريع المنخفضة التكلفة التي يُخطط لها وتُنَفَّذ في غضون فترة زمنية قصيرة أداة مهمة. ولكن ينبغي أن يقتصر استخدامها على المشاريع التي تقدّم دعماً مباشراً لتنفيذ الاتفاق في الشمال و/أو استجابة لاحتياجات محددة في الوسط، مع مراعاة الطابع المتميز لهذه المشاريع وهدفها الرامي إلى بناء الثقة. وستواصل البعثة استعراض استخدام آلية التمويل الخاصة بها، بما في ذلك الصندوق الاستئماني، دعماً للسلام والأمن في مالي، ولضمان اتساق الإجراءات ومواءمة الموارد. وينبغي تمويل مشاريع تحقيق الاستقرار لدعم السلطات المالحة من خلال مصادر تمويل أخرى، من بينها الصندوق الاستئماني.

٧٥ - وسيلزم مواصلة دعم قوات الدفاع والأمن المالحة لكفالة إدارة أكثر أماناً لمخزونات الأسلحة والذخائر في شمال ووسط مالي. وفي المستقبل، يُوصى بأن يقدم الفريق القطري هذا الدعم بدلا من البعثة المتكاملة. ومن المتوقع أن يمول الدعم المقدم من الجهات المانحة الثنائية أنشطة إدارة الأسلحة والذخيرة التي ستضطلع بها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام اعتباراً من سنة الميزانية ٢٠٢٠-٢٠٢١. وسيجري تحديد مهام أخرى متصلة بهذا الموضوع، سيضطلع بها الشركاء، من بينهم الفريق القطري، على أساس الولايات المنوطة بهم وميزاتهم النسبية في إطار الخطة الانتقالية وعملية تحديد القدرات والثغرات واستراتيجية تعبئة الموارد. وستراجع البعثة أيضاً قدراتها في مجال الاستشارة الجنسانية بهدف توحيد وتبسيط هذه الوظيفة الحيوية في جميع ركائزها وعناصرها.

٧٦ - وسيظل الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ضرورياً وينبغي أن يستمر ليرافق إنشاء إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومن شأن إنشاء خلية دعم مخصصة داخل البعثة، تضم ممثلين عن الفروع ذات الصلة من بينها فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أن تمكن البعثة من زيادة الفعالية في تنسيق الدعم المقدم إلى هذه القوة بالتعاون الوثيق مع الكيانات الأمنية الأخرى في مالي.

٧٧ - وعلى النحو المبين في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ أعلاه، أحرزت قوة البعثة المتكاملة تقدماً كبيراً في تحسين وضعيتها وأدائها، وتغيير العقلية السائدة، ورفع مستوى التأهب. كما حسنت وتيرة العمليات التي تنفذها وفعاليتها على مدى الأشهر الماضية، فزادت تواتر العمليات ومدتها وحجمها. وارتفع أيضاً عدد الدوريات الراجلة، ليلاً ونهاراً. وأتاحت إعادة ترتيب أولويات الموارد للبعثة تحرير وحدات إضافية كانت تستخدم من قبل لأغراض حماية القوة. وسُدد النقص الكبير في المعدات والقدرات، خاصة

فيما يتعلق بناقلات الجنود المدرعة. وقد أتاح النهج والوضعية الأكثر قدرة على التنقل للبعثة المتكاملة أن تزيد قدرتها على منع الجماعات المسلحة من التجمع بأعداد كبيرة وشن هجمات مستهدفة، وعلى نقل القوة بسرعة وبأمان إلى مناطق نائية وخلق بيئة مؤاتية لعودة سلطة الدولة.

٧٨ - ويوصى بأن تزيد القوة فعاليتها وكفاءتها عن طريق زيادة الحماية والمرونة والسرعة أثناء التنقل وأخذ وضعية استباقية في مناطق انتشارها. وسيطلب ذلك إعادة تشكيل بعض الوحدات القائمة ونشر قدرات إضافية. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعديل حجم البعثة المتكاملة في وسط مالي مع مراعاة احتياجات الحماية الأساسية في المراكز السكانية في دويتزا وموبتي، ينبغي تسليم معسكر البعثة في ديابالي إلى القوات المسلحة المالية بحلول أوائل العام ٢٠٢٠. ومن شأن ذلك أن يقلص الحجم المادي للقوة وما يتصل به من متطلبات لوجيستية أو متطلبات متعلقة بالإمداد ومتطلبات الحماية. وينبغي استخدام الأفراد الذين سيطلق سراهم والبالغ عددهم ٦٥٠ فردا للتعزيز في المناطق الحساسة الأخرى، بما في ذلك منطقة موبتي. وينبغي تحديد معسكرات إضافية للتسليم التدريجي أو المشروط، في إطار الخطة الشاملة لإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية، بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها إلى شمال مالي على نحو فعال.

٧٩ - وسيكون تحسين إمكانية البعثة على التنقل عاملا حاسما في زيادة قدرتها على التكيف مع البيئة العملية الدينامية، ولا سيما في وسط مالي وتقليص زمن استجابتها. وستمكن عملية إعادة التنظيم هذه من تعزيز قدرات العمليات المتنقلة للبعثة المتكاملة، من خلال إنشاء قوة لرد الفعل السريع في البعثة، تجمع بين وحدات المشاة المعاد تنظيمها كعناصر المناورة الرئيسية، والعناصر التمكينية، وعناصر البعثة الأخرى، عند الاقتضاء. وستُعزز قدرات هذه القوة على التنقل وتُدعم بنشر طائرات هليكوبتر للأغراض العامة وطائرات هليكوبتر هجومية. وستحتفظ كتائب المشاة باحتياجاتها من المركبات الآلية والمحركة، ولكن ستستخدم طائرات الهليكوبتر لنقل أعداد صغيرة من فرقة العمل بسرعة لإجراء عمليات محدودة النطاق أو لبدء عمليات أطول مدة. وسيتم دعم قوة الرد السريع بواسطة قدرات المراقبة الحالية والاستخبارات القائمة.

٨٠ - ويوصى بإعادة النظر في نشر وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة، منتشرتين حاليا في باماكو من خلال إعادة إيفاد إحدهما لتعزيز وجود البعثة في وسط مالي. ومن شأن ذلك أن يتيح للبعثة المتكاملة إجراء عمليات أكثر تنسيقا في هذا المجال الشديد الثقل وتكثيف الدعم الذي تقدمه إلى قوات الأمن الوطنية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية على النحو المطلوب.

٨١ - وتساهم حاليا وحدات الشرطة المشكلة في باماكو، التي تعتمد إحداها على فريق تدخل خاص مدمج فيها، في الإطار الأمني لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، بالإضافة إلى سرية مجهزة بمركبات آلية لحماية القوة مؤلفة من ٢٥٠ فردا. ويوصى بأن تجري الأمانة العامة والبعثة المتكاملة استعراضا للترتيبات الأمنية في باماكو بهدف تحديد التدابير اللازمة لتحسين المراقبة الأمنية والدعم، بسبل منها تقليص حدود المناطق السكنية لموظفي الأمم المتحدة مع مراعاة إدماج البنى التحتية القائمة عند الانتقال إلى المقر المتكامل للبعثة في باماكو. وينبغي أن يستهدف الاستعراض تحديد قدرات متخصصة ملائمة لتحل محل الانتشار الحالي بمشاركة ممكنة من الحكومة المضيفة لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها.

٨٢ - وفي محاولة للاستفادة من شراكة البعثة مع الاتحاد الأوروبي، يُوصى بأن تستعرض البعثة المتكاملة برنامج تدريب الشرطة التابع لها في باماكو، وأن تغير وظيفة ما لا يقل عن ٢٠ ضابطا من ضباط الشرطة الذين يعملون حاليا في أنشطة تدريبية في باماكو. ويمكن للبعثة الأوروبية لبناء القدرات في مالي بمنطقة

الساحل أن تضطلع ببعض من هذه الأنشطة التدريبية. وينبغي أن تكون إعادة نشر أفراد الشرطة إلى شمال مالي مشروطة بكفالة أن تتوافق مع نشر مزيد من أفراد الشرطة الوطنية.

باء - التوصيات الرامية إلى تعزيز دعم البعثة في الوسط

٨٣ - تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، بذلت البعثة جهودا كبيرة لإعادة تشكيل وضعيتها من أجل تحسين توازن وجود الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في وسط مالي دون عرقلة قدرتها على متابعة أولويتها الاستراتيجية في الشمال. ويعدّ وضع استراتيجية متكاملة لوسط مالي وإنشاء وحدة إضافية من وحدات الشرطة المشكّلة وإفادها إلى منطقة موبتي قبل نهاية عام ٢٠١٩ جزءا من هذا الجهد. وفي ظل تصاعد أعمال العنف بين القبائل، أجرت البعثة بالتنسيق مع قوات الأمن الوطنية عمليات في دائرتي كورو وبانكاس مستفيدة بشكل كامل من قوة الرد السريع وطائرات المراقبة والتكنولوجيا المتاحة في البعثة. وأتاحت هذه العمليات زيادة حركة الموظفين المدنيين التابعين للبعثة وأفرقة التحقيق فيها.

٨٤ - وفي وسط مالي، ينبغي أن تواصل البعثة المتكاملة إيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى تسهيل عودة الإدارة الحكومية، بسبل منها دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في وسط مالي، وحماية المدنيين. وسيكون الحوار والدعوة السياسية ودعم سيادة القانون والمصالحة والوساطة وحل النزاعات المحلية، بمشاركة النساء والشباب، مسائل حاسمة الأهمية في تعزيز حماية المدنيين. وينبغي أن يقرن ذلك مع اتخاذ تدابير فعالة واستباقية للردع، والاشتباك مع المهاجمين إذا اقتضى الأمر، والمساهمة في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية.

٨٥ - ويوصى بأن تعزّز البعثة المتكاملة الدعم الذي تقدّمه إلى السلطات لمكافحة الإفلات من العقاب في وسط مالي، وأن تزيد تعاونها مع الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وستعزز البعثة أيضا الجهود المبذولة للتواصل مع قادة الرأي والرأي العام عموما، لتحقيق الفعالية في إدارة التوقعات بشأن الدور الذي تضطلع به في حماية المدنيين وقدرتها على القيام بذلك مع التأكيد على دور السلطات المالية ومسؤولياتها. وقد توفّر مراجعة الخطة الشاملة لإعادة توطيد وجود الدولة في وسط مالي التي تقوم بها الحكومة حاليا مدخلا إضافية للجهود التي تبذلها البعثة في وسط مالي.

ثامنا - ملاحظات

٨٦ - كان التوقيع على الاتفاق السياسي بين الحكومة وأحزاب المعارضة الذي جدّد الالتزام بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي تطورا مشجعا بعد مرور فترة قصيرة من عدم الاستقرار السياسي. والحكومة القائمة الآن أشمل للفاعلين السياسيين من سابقاتها ولديها خطط طموحة لشعب مالي. وأثنى على الرئيس كيتا لاتباعه نهجا تشاوريا في معالجة الوضع وعلى إسهام أحزاب المعارضة والجهات المعنية الأخرى في هذا الصدد. وأحث الحكومة وجميع الجهات المعنية في مالي، بمن فيهم الأطراف الموقعة على الاتفاق، على مضاعفة الجهود من أجل التصدي للتحديات الملحة الكثيرة التي يواجهها البلد من خلال الإسراع بالتنفيذ الكامل للاتفاق، وإكمال عملية مراجعة الدستور، وتكثيف الجهود لوقف أعمال العنف في وسط مالي. فهذا هو الوقت المناسب ليقف جميع الماليين معا، وللمثابرة وإظهار العزم في التغلب على التحديات المتعددة الماثلة أمامهم، ووضع أساس متين لتكون مالي بلدا أكثر سلما واستقرارا.

٨٧ - فمراجعة الدستور ليست واحدة من المبادئ الرئيسية للاتفاق فحسب، بل أن تنفيذه ونتائج عملية السلام ذاتها تتوقف على الانتهاء من مراجعته. وينبغي أن تكون الإصلاحات المؤسسية والسياسية المتوخاة في الاتفاق راسخة في الدستور، ولا سيما تلك التي تهدف إلى ضمان تمثيل أكبر وأكثر إنصافاً لسكان مالي في مؤسسات الدولة. وبالتالي، يجب أن تكون عملية الانتهاء من مراجعة الدستور عملية تشاورية وشاملة وتعاونية قدر الإمكان وأن تضمن تأييد جميع الجهات المعنية الرئيسية التي تمثل المجتمع المالي المتنوع. وأدعو جميع الجهات المعنية في مالي، بما في ذلك الحكومة والمعارضة السياسية والحركات المسلحة الموقعة والمجتمع المدني إلى بذل جهود متضافرة من أجل إشراك الفئات السكانية الممثلة تمثيلاً ناقصاً، مثل النساء والشباب. ويجب أن يتغيّر دور نساء مالي من مجرد اضطلاعهن بدور تمثيلي إلى مشاركتهن بفعالية أكبر واستشارتهن وإدماجهن في الحياة السياسية.

٨٨ - ويظلّ الاتفاق الإطار الوحيد المناسب للمضي قدماً في عملية السلام والمصالحة وفي الإصلاحات المتعددة التي لا غنى عنها لتسوية الأزمات المتعددة والمتراطة في البلد. وأدعو جميع الأطراف الموقعة إلى وضع اللمسات الأخيرة على خريطة طريق التنفيذ المنقحة دون تأخير وإلى الوفاء بالتزاماتها. فاحترام تنفيذ الاتفاق الكامل وغير المشروط هو السبيل الوحيد للمضي قدماً وهو غير قابل للتفاوض. وإنجاز مراجعة الدستور؛ وإدماج الدفعة الأولى من المقاتلين السابقين في الجيش وإعادة نشرهم في شمال مالي وتفعيل منظمة التنمية الاقتصادية الشمالية هي تدابير ملموسة وملائمة يمكن إنجازها خلال الأشهر الإثني عشر القادمة. ومن شأنها أن تكفل للماليين وجود عزم على جعل العملية تفضي إلى نتائج.

٨٩ - وتظل الحالة الأمنية في مالي مدعاة للقلق الشديد. فما فتئت الجماعات الإرهابية تتحرك وتنتشر عبر الحدود ملحقة الضرر ببوركينا فاسو والنيجر، وكذلك في بلدان المنطقة التي لم تتضرر من الإرهاب في السابق. ولا تزال الحالة شديدة التعقيد وتتغير بسرعة. وتتفاوت التحديات الأمنية في شمال ووسط مالي وتختلف دوافعها. غير أن غياب الدولة الفعلي هو العامل الأساسي الذي يسمح بتكاثر الجماعات المسلحة والهياكل الموازية للدولة. وإزاء هذه الخلفية، يظل وجود البعثة المتكاملة ضرورياً لتحقيق الاستقرار في مالي، باعتباره حصناً ضد انتشار انعدام الأمن في العديد من المواقع. وتظل الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية، بالتنسيق مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوات الفرنسية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بالغة الأهمية. فقد كثّفت البعثة وشركاؤها الجهود الرامية إلى تنسيق العمليات فيما بينها بصورة كبيرة، فعملت على نحو متكامل وهيئات بيئات ذات منفعة متبادلة لتمكينها من التركيز بشكل أفضل على تنفيذ الولايات المتصلة بذلك، بما يتمشى مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وأود أن أعرب عن تقديري العميق للجهود وتضحيات الجنود الشجعان التابعين لتلك القوات، الذين يعملون في بيئة معادية محفوفة بالمخاطر. وأقدر تقديراً كبيراً ما قامت به مؤخراً عملية برخان والعمليات التي تقودها القوات المشتركة. ومجلس الأمن يدرك رأبي بشأن ما يلزم لتعمل القوة المشتركة بكامل طاقتها التشغيلية. وأدين بأشد العبارات الهجمات ضد قوات الأمن الوطنية والدولية. وأشعر بالحزن العميق للخسائر الفادحة التي تكبدتها قوات الدفاع والأمن المالية في الهجمات التي وقعت في ديورا وغويري، ولوفاة اثنين من حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة نتيجة لعمل كيدي. وأشير إلى أن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي وأكرر دعوتي للسلطات المالية إلى ألا تدخر جهداً في تحديد هوية مرتكبي جميع الهجمات ضد حفظة السلام حتى يمكن تقديمهم إلى العدالة.

٩٠ - ويساورني الجزع من التصاعد الأخير في أعمال العنف في وسط مالي، التي تؤثر في المدنيين بصورة متزايدة، وأدعو السلطات إلى مضاعفة جهودها المتضامنة من أجل حماية المدنيين. فقد كان الهجوم الذي وقع في قرية أوغوساغو في منطقة موبتي وأسفر عن مقتل ١٥٧ مدنيا الأسوأ من نوعه. ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة. فالإفلات من العقاب يوجب العنف. ولذلك، أكرر دعوتي إلى السلطات المالية من أجل مضاعفة الجهود الرامية إلى إنهائه. وسيطلب التصدي للوضع في وسط مالي التزاما واضحا من الحكومة بأن تكون أكثر حزما في الرد وفي التصدي للحركات المتطرفة والتوترات القبلية وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسليح جماعات الدفاع عن النفس القبلية. وإذا لم تعالج هذه الشواغل، فثمة احتمال كبير بتفاقم التصعيد مما قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم وحشية. ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، تقييم ما يمكنه القيام به لدعم السلطات المالية. وقد اتخذت البعثة التدابير الرامية إلى تكثيف الدعم الذي تقدمه إلى السلطات في معالجة الحالة في وسط مالي وهي على أهبة الاستعداد لمواصلة اتخاذ المزيد من التدابير في هذا الصدد.

٩١ - وأشدّد مرة أخرى على أن الاتفاق يظلّ الإطار الوحيد الصالح والمجدي لعملية السلام في مالي. فتنفيذه تنفيذًا كاملاً، بجوانبه الإنمائية أيضاً، أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في البلد وإكمال إعادة نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها في شمال مالي. ويجدر التنويه بالإجراءات التي اتخذها ممثلي الخاص والبعثة المتكاملة بأسرها دعماً لجميع الأطراف من أجل المضي قدماً في عملية السلام والقضاء على العنف في وسط مالي، بما في ذلك عن طريق اتخاذ وضعية أكثر استباقية ومتنقلة للعنصر العسكري وعنصر الشرطة. فعملية السلام تمر بمنعطف حاسم، وسيظل وجود البعثة ودورها السياسي والأمني مهما للغاية على مدى الأشهر الإثني عشر القادمة لإحراز المزيد من التقدم. وفي هذا الصدد، أوصي بتمديد ولاية البعثة المتكاملة لمدة سنة أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، على أن يجري تشكيلها على النحو المقترح والمبين في توصيتي الواردة أعلاه. والبعثة المتكاملة تعمل بقدرتها القصوى. وإذا ما تجاوز الدور المتوقع من البعثة المتكاملة أن تضطلع به في وسط مالي مستوى الدعم الأول الموصى به في الفقرتين ٨٣ و ٨٤ أعلاه، سيُلتزم من البعثة المتكاملة أن تطلب قدرات وموارد إضافية على أساس إجراء تقييم ميداني شامل.

٩٢ - وسيطلب منع تزايد أعمال العنف وإزالة انعدام الاستقرار التصدي لجذور الأزمة، ومنها الفقر والتخلف وانعدام الفرص المتاحة للشباب وتغيّر المناخ، وذلك من خلال اتباع نهج أكثر تكاملاً. وأدعو جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية إلى تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة الأخطار المتعددة التي تواجه مالي ومنطقة الساحل بأكملها عن طريق المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة، تمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطتها للدعم. وتشكّل الحالة في مالي اختباراً لقدرة المجتمع الدولي على حشد الدعم من أجل تحقيق السلام والاستقرار. وتؤثر حالة الأمن في مالي في منطقة الساحل برمتها، الأمر الذي يؤثر بدوره في الاستقرار العالمي. وأدعو المجتمع الدولي إلى أن يحشد على وجه السرعة الأموال المستحقة التي طلبها النداء الإنساني من أجل مالي، بحيث يمكن تقديم الإغاثة البالغة الأهمية إلى من هم في حاجة إليها وتقديم الأموال لبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٣ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، محمد صالح النظيف، لما أبداه من تفانٍ ثابت في العمل ولتحليله بروح القيادة. وأعرب عن عميق تقديري للالتزام الراسخ الذي أبداه موظفو البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، في ظروف اتسمت بالصعوبة البالغة في كثير من الأحيان. وأثني على أعضاء فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر، وعلى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى والجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية وجميع الشركاء الآخرين على التزامهم الثابت بتحقيق السلام في مالي وما يقدمون من دعم قيم في سبيل ذلك.

المرفق الأول

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من
الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩

| البلد | الأفراد العسكريون | | | أفراد الشرطة | | | أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات | | | الخبراء الموفدون في بعثات، وضباط الأركان، والوحدات | | |
|-----------------|-------------------|--------|---------|--------------|--------|---------|-----------------------------------|--------|---------|--|--------|---------|
| | الرجال | النساء | المجموع | الرجال | النساء | المجموع | الرجال | النساء | المجموع | الرجال | النساء | المجموع |
| | | | | | | | | | | | | |
| أرمينيا | ١ | - | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| النمسا | ٢ | ١ | ٣ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| بنغلاديش | ١٢٨٤ | ١٧ | ١٣٠١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| بلجيكا | ٨٠ | ١١ | ٩١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| بنن | ٢٤٥ | ١٤ | ٢٥٩ | ١٦ | ٢ | ١٨ | ١٣٧ | - | ١٥٣ | ٢ | ١٥٥ | ١٣٧ |
| بوتان | ٤ | - | ٤ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| البوسنة والهرسك | ١ | ١ | ٢ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| بوركينافاسو | ١٦٥٤ | ٥٤ | ١٧٠٨ | ١٠ | ٧ | ١٧ | ١٣١ | ٩ | ١٤١ | ١٦ | ١٥٧ | ١٤٠ |
| بورووندي | ١ | ١ | ٢ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| كمبوديا | ٢٨٥ | ١٨ | ٣٠٣ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| الكامبيرون | ٣ | - | ٣ | ١٠ | ٤ | ١٤ | - | - | ١٠ | ٤ | ١٤ | - |
| كندا | ١٢٤ | ١٨ | ١٤٢ | ١ | ٣ | ٤ | - | - | ١ | ٣ | ٤ | - |
| تشاد | ١٤٣٣ | ١٨ | ١٤٥١ | ١٧ | ٢ | ١٩ | - | - | ١٧ | ٢ | ١٩ | - |
| الصين | ٣٨٦ | ١٧ | ٤٠٣ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| كوت ديفوار | ١٦٠ | ٣ | ١٦٣ | ١٦ | - | ٢١ | - | - | ١٦ | ٥ | ٢١ | - |
| تشيكيا | ٥ | ٢ | ٧ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| الداغرك | ١ | - | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| مصر | ١٠٧٧ | - | ١٠٧٧ | ٤ | صفر | ٤ | ١٤٠ | - | ١٤٤ | - | ١٤٤ | ١٤٠ |
| السلفادور | ٢٧٩ | ٢٤ | ٣٠٣ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| إستونيا | ٤ | - | ٤ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| إثيوبيا | ١ | - | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| فنلندا | ٤ | - | ٤ | ١ | ١ | ٢ | - | - | ١ | ١ | ٢ | - |
| فرنسا | ٢٥ | - | ٢٥ | ١٥ | - | ١٥ | - | - | ١٤ | - | ١٤ | - |
| غامبيا | ٣ | ١ | ٤ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ألمانيا | ٣٥٢ | ٢٠ | ٣٧٢ | ٩ | ٣ | ١٢ | - | - | ٩ | ٣ | ١٢ | - |
| غانا | ١٣١ | ١٩ | ١٥٠ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| غواتيمالا | ٢ | - | ٢ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| غينيا | ٨٥٣ | ١٦ | ٨٦٩ | ٩ | ٧ | ١٦ | - | - | ٩ | ٧ | ١٦ | - |

| البلد | الأفراد العسكريون | | | أفراد الشرطة | | | أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات | | | مجموع أفراد الشرطة | | |
|--|--|------------|---------------|-----------------------|------------|--------------|-----------------------------------|-----------|------------|--------------------|--------------|--------------|
| | الخبراء الموفدون في بعثات، وضباط الأركان، والوحدات | | | وحدات الشرطة المشكّلة | | | الرجال | | | النساء | | |
| | المجموع | النساء | الرجال | المجموع | النساء | الرجال | المجموع | النساء | الرجال | المجموع | النساء | الرجال |
| هنغاريا | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| إندونيسيا | ١٢ | - | ١٢ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| إيطاليا | ١ | ١ | - | - | - | - | ٢ | - | ٢ | - | ٢ | - |
| الأردن | ٦٧ | - | ٦٧ | - | - | - | ١١ | - | ١١ | - | ١١ | - |
| كينيا | ١٢ | ١ | ١١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| لاتفيا | ٩ | ١ | ٨ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ليبيريا | ١١٦ | ١٠ | ١٠٦ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ليتوانيا | ٣٧ | ٢ | ٣٥ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| مدغشقر | - | - | - | - | - | - | ٢ | - | ٢ | - | ٢ | - |
| موريتانيا | ٧ | - | ٧ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| المكسيك | ٣ | ١ | ٢ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| نيبال | ١٩٩ | ٣ | ١٩٦ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| هولندا | ٢٦٢ | ١٧ | ٢٤٥ | - | - | - | ١٠ | ٣ | ٧ | - | ١٠ | ٣ |
| النيجر | ٨٦٩ | ١٣ | ٨٥٦ | - | - | - | ٣٨ | ٧ | ٣١ | - | ٣٨ | ٧ |
| نيجيريا | ٨٣ | ١٧ | ٦٦ | ١٤٠ | ٤٠ | ١٠٠ | ٧ | ٥ | ٢ | ٤٥ | ١٠٢ | ١٤٧ |
| النرويج | ١٤ | ١ | ١٣ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| باكستان | ٥ | - | ٥ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| البرتغال | ٢ | - | ٢ | - | - | - | - | - | ١ | - | - | ١ |
| رومانيا | ٣ | ١ | ٢ | - | - | - | ٢ | - | ٢ | - | ٢ | - |
| السنغال | ١ ٢٧٨ | ٣٢ | ١ ٢٤٦ | ٢٨٠ | ٣١ | ٢٤٩ | ٢٣ | ١ | ٢٢ | ٣٢ | ٢٧١ | ٣٠٣ |
| سيراليون | ١٩ | ١ | ١٨ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| إسبانيا | ١ | - | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| سري لانكا | ٢٠٥ | - | ٢٠٥ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| السويد | ٢٦١ | ٢٤ | ٢٣٧ | - | - | - | ٥ | ٢ | ٣ | - | ٣ | ٢ |
| سويسرا | ٤ | - | ٤ | - | - | - | ٣ | - | ٣ | - | ٣ | - |
| توغو | ٩٣٨ | ٣٠ | ٩٠٨ | ٢٧٩ | ٢٠ | ٢٥٩ | ٢٠ | ١ | ١٩ | ٢١ | ٢٧٨ | ٢٩٩ |
| تونس | ٨٢ | ٣ | ٧٩ | - | - | - | ٣٦ | ١ | ٣٥ | ١ | ٣٥ | ٣٦ |
| تركيا | - | - | - | - | - | - | ٢ | - | ٢ | - | ٢ | - |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | ٢ | - | ٢ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٩ | ٢ | ٧ | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| المجموع | ١٣ ١٥٥ | ٤١٥ | ١٢ ٧٤٠ | ١ ٤٣٢ | ١٤٣ | ١ ٢٨٩ | ٣٠٧ | ٥٤ | ٢٥٣ | ١٩٨ | ١ ٥٤٠ | ١ ٧٣٨ |

